مجلّة العلوم وآفاق المعارف

Journal of Science and

Knowledge Horizons

ISSN: 2800-1273-EISSN :2830-8379

منهج المتقدمين والمتأخرين من الإمامية الإثني عشرية في تصحيح الأحاديث

The approach of the forerunners and the later of the Twelver Imams in correcting hadiths

حمدي بن الحبيب البدراني*

مخبر البحث حول: وحدة الحديث والسيرة، المعهد العالي لأصول الدين، جامعة الزيتونة

تونس، الرمز البريدي: 1001 **تونس**

Hamdi Ben Habib Badrani

Hadith and Biography Research Laboratory, Higher Institute of Theology, University of Zaytouna, TUNIS, postal code: 1001, **TUNISIA**

badranihamdi@gmail.com

تاريخ ارسال المقال: 2022/10/10	تاريخ القبول: 2022/10/30	تاريخ النشر: 2022/12/01

* المؤلف المرسل: حمدي بن الحبيب البدراني، البريد الالكتروني: **badranihamdi@gmail.com**

الملخص:

تعرض هذه الورقة العلمية قضيّة مهمّة في إطار البحث حول مدرسة الإمامية الإثني عشرية واهتمامها بعلم الحديث؛ وترتكز هذه القضية بالأساس حول منهج شيوخ الإمامية في تصحيح الأحاديث الواردة عن النبي صلّى الله عليه وسلّم والأئمة الذي يعتقدون بعصمتهم.

فقد قامت الدراسة ببيان الفوارق الدقيقة بين منهج متقدمّي الإمامية ومتأخريهم في النظر في الآثار وذلك من خلال استقراء آراء وتصّورات شيوخ هذه المدرسة في هذا الباب. ولم يكتف الباحث من خلال هذه الورقة العلمية باستقراء نصوص الإمامية وتحليلها فقط، إنمّا حاول أن يقدّم مقاربة نقدية موضوعية لمنهج الإمامية (المتقدمين والمتأخرين) في تصحيح الأحاديث.

الكلمات المفتاحيّة: الإمامية – المنهج – تصحيح الأحاديث – السند – القرائن

Abstract : This scientific paper presents an important issue within the framework of the research on the Twelver Imami school and its interest in the science of hadith. This issue is based mainly on the approach of the Imami sheikhs in correcting hadiths from the Prophet, may God bless him and grant him peace, and the imams who believe in their infallibility.

The study clarified the subtle differences between the approach of the early Imamis and their latecomers in looking at antiquities, by extrapolating the opinions and perceptions of the sheikhs of this school in this section. Through this scientific paper, the researcher not only extrapolated and analyzed the Imami texts, but tried to present an objective critical approach to the Imamiyyah approach (the Advanced and the later ones) in correcting hadiths.

Keywords: Imāmiyya – Method - Correction of hadiths – bond - Clues

مقدمة

إنّ الدارس لتاريخ العلوم والمعارف يدرك أنّها شهدت تطوّرات متجددة من عصر إلى عصر، ومن مؤلف إلى مؤلف عبر مراكمة المعرفة والتأليف في شتى فروعها.

وقد لامس هذا النسق التطوري كل ميادين العلم والمعرفة؛ بما في ذلك العلوم الشرعية فقد شهدت تطوّرا في مناهجها وبنيانها. فكتابات الأصوليين القدامى ليست هي كتابات المتأخرين منهم، وتحريرات المحدثين الأوائل ليست هي تحريرات المتأخرين منهم.

بدهي أنّ كل مجالات العلوم الشرعية شهدت تطوّرا مع حفاظ أصحابها على موروث القدامى. ولم يكن تأثير هذا النسق خاصّا بمدرسة معيّنة، بل كلّ المدارس عرفته وعاينته في جلّ علومها، ومن بينها مدرسة الإمامية الإثني عشرية فقد شهدت نسقا تطوريّا في جلّ العلوم التي دوّن فيها مشايخها، وعلى رأس هذه العلوم علم الحديث.

فالدارس لهذا العلم عند الإثني عشرية يدرك الفرق الشاسع بين تصوّر المتقدمين والمتأخرين له وبالخصوص في مبحث التصحيح؛ إذ ظهر لهذه المدرسة منهجان مختلفان متباينان.

- **مشكلة الدراسة:**

ماهو المنهج الذي اعتمده متقدمو الإمامية ومتأخريهم في تصحيح الأحاديث؟ وهل يوجد اختلاف بينهما؟

- **فرضيات الدراسة:**

تفترض هذه الدراسة وجود اختلاف عميق بين منهج متقدمي الإمامية ومتأخريهم في التصحيح.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهميّة هذا البحث في دراسته لمسألة مهمّة في علم الحديث عند إحدى المدارس الكلامية المخالفة للمدرسة السنيّة، ومحاولة قراءة منهجهم في التصحيح قراءة موضوعية نقدية.
- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- بيان منهج علماء الإمامية في تعاملهم مع الأحاديث الواردة عن النبي صلّى الله عليه وسلّم وعن الأئمّة الذي يعتقدون بعصمتهم.
- إبراز الفوارق الدقيقة بين منهج متقدميهم ومتأخريهم في تعاملهم مع تلك الآثار.

- **حدود الدراسة:**

لا تعالج هذه الدراسة كلّ المباحث الحديثية عند المدرسة الإمامية، وإنّما يقتصر النظر فيها على معرفة منهج علماء هذه المدرسة في تصحيح الآثار الواردة عن النبي صلّى الله عليه وسلّم والأئمّة.

- **مصطلحات الدراسة وتعريفاتها:**

❖ التعريف بالمدرسة الإمامية الإثني عشرية: إنّ الباحث في كتب الفرق القديمة يجد الكثير منهم يفصلون بين لفظي "الإمامية" والإثني عشرية". فالإمامية هي الطائفة العامّة، وتشتمل على أربع وعشرين فرقة[1]. وقد عرّفها المفيد في كتابيه العيون والمحاسن وأوائل المقالات. ففي الكتاب الأول قال: "الإمامية هم القائلون بوجوب الإمامة والعصمة ووجوب النصّ، وإنّما حصل لهم هذا الاسم في الأصل لجمعها في المقالة هذه الأصول، فكل من جمعها فهو إمامي."[2] وقال في كتابه الثاني: "الإمامية علم على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان، وأوجب النصّ الجلّي، والعصمة والكمال لكل إمام، ثمّ حصر الإمامة في ولد الحسين بن علي، وساقها إلى الرضا علي بن موسى عليه السلام."[3] وقد عرّفها الشهرستاني قائلا: "الإمامية هم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه نصّا ظاهرا، وتعيينا صادقا، من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين."[4]

أمّا لقب "الإثني عشـــرية" فيعدّ جُزءًا من كُلٍ، فهي فرقة من فرق الإمامية كغيرها من الفرق. إلا أنّه قد اشـــتهر إطلاق لقب الإمامية على هذه الطائفة[5]. ويرجح بعضـــهم[6] أنّ هذا الإطلاق كان عند المتأخرين. وقد عرّف هذه الفرقة محمد جوّاد مغنية (أحد شيوخ الإمامية المعاصرين) قائلا: "الإثنا عشرية نعت يطلق على الشيعة الإمامية القائلة باثني عشر إماما تعينهم بأسمائهم."[7] كما قد أطلق على هذه المدرسة ألقابا أخرى من قبيل: الرافضة[8] والجعفرية[9].

❖ التعريف بمتقدّمي الإمامية ومتأخريهم: المتقدمون هم "المعاصـــرون للرواة أو المقاربون لعهدهم أمثال البَرْقِي (274 هـ)، والكَشِّي (328 هـ)، والشيخ المفيد (413 هـ)، والشيخ النجاشي (450 هـ)، والشيخ الطوسي (460 هـــ) وغيرهم. وأمّا المتأخرون: فهم ممّن تأخر عن عصر القدماء، والذين ابتدأ عصرهم بالسيد ابن طاووس (664 هـ)، وتلميذه العلامة الحِلّي (726 هـ)، وكذلك الشهيد الثاني (966 هـ) والشيخ البهائي (1031 هـ) وغيرهم."[10]

- **خطّة البحث**: يتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة.

المقدمة: ذكرت فيها مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وحدوده وخطته، وعرّفت فيها أبرز المصطلحات.

المبحث الأول: منهج المتقدمين من الإمامية في التصحيح

المطلب الأول: تعريف المتقدمين للصحيح

المطلب الثاني: أثر القرائن في الحكم على الأخبار

المبحث الثاني: منهج المتأخرين من الإمامية في التضعيف

المطلب الأول: تفريع الأخبار وتنويعها عند المتأخرين

المطلب الثاني: أثر السند في الحكم على الأخبار

المبحث الأول: منهج المتقدمين من الإمامية في التصحيح

برهنت كتابات محدثي الإمامية في علم المصطلح عن تباين بين رؤية المتقدمين والمتأخرين لبعض المباحث وبالخصوص مبحث الصحيح. وقد كان لهذا الاختلاف الاصطلاحي أثر جليّ في تباين المناهج والرؤى؛ ومنه أدرك الباحثون أنّ لمدرسة الإمامية منهجين مختلفين في التصحيح. فرؤية المتقدمين تختلف تماما عن رؤية المتأخرين. ولكن أين تكمن بواطن الاختلاف؟

المطلب الأول: تعريف المتقدمين للصحيح

يطلق الصحيح في عرف متقدّمي الإمامية على "كل حديث اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه، أو اقترانه بما يوجب الوثوق به، والركون إليه"[11]. والناظر لهذا التعريف يلاحظ وجود مصطلحين هامّين وهما: الوثوق والاقتران. فالمصطلح الأوّل يستعمله متقدمو الإمامية بألفاظ متعدّدة وهي "الاعتماد" و"الوثوق" و"الركون"، وجميعها تحمل نفس الدلالة الاصطلاحية؛ وتؤدي إمّا لقطعية صدور الخبر أو الاطمئنان له.

أمّا المصطلح الثاني (الاقتران) فيدرك به صدقية الخبر. فالقرائن لعبت دورا مهّما في بيان قطعية صدور الأخبار عن المعصوم أو الاطمئنان لها، وسيأتي تفصيل هذه القضية –إن شاء الله– في العنصر القادم. كما أنّ الملاحظ في هذا التعريف أنّه قد ارتكز على متن الخبر وأهمل إسناده[12].

وليس ذلك مجرّد غفلة أو نسيان من المعرّف، وإنّما هو أساس منهج المتقدمين من الإمامية القائم على النظر في متون الأخبار وإهمال أسانيدها، وقد ظهر هذا الأمر من خلال تعريفهم للصحيح. وفي هذا الصدد يقول الكاظمي[13]: "اعلم أنّ الصحّة في لسان القدماء يجعلونها صفة لمتن الحديث"[14].

المطلب الثاني: أثر القرائن في الحكم على الأخبار

لعبت القرائن دورا هامّا في بيان الحكم على الأخبار، بل كانت المرتكز الأوّل عند متقدّمي الإمامية.

فالتصحيح عند الأوائل لم يقم على رؤية شاملة يبصر من خلالها المحدّث في كلّ مكوّنات الخبر (أي السند والمتن معا)، بل قام على رؤية قاصرة تمعن النظر في متون الأخبار متوسلّة ببعض القرائن التي يمكن أن تجعل من الخبر قطعي الصدور عن المعصوم أو يطمئن له.

وقد قسّم شيوخ الإمامية هذه القرائن إلى قسمين: قرائن داخلية وأخرى خارجية[15]. وإذا كانت مصادرهم الحديثية لا تسعف الباحث بمعرفة الاختلاف الدقيق بين هاذين النوعين، فيمكن التوسل إلى مقاربة ذلك من إشارات مفرّقة في كتبهم.

فقد يكون المقصود بالقرائن الداخلية أي القرائن المتعلّقة بذات الخبر ولم تخرج عن مناطه كقولهم: "كونه مكررا في كتب متعددة معتمدة"[16]، أو "وجوده في كثير من الأصول الأربعمائة"[17]. فهذه القرائن تتعلّق بذات الخبر ولا تتجاوزه.

وقد يكون المقصود بالقرائن الخارجية أي الأدلّة الخارجة عن ذات الخبر، والدالّة على صدقيته كقولهم: "كونه موافقا للقرآن، أو السنة المعلومة الثابتة، أو إجماع المسلمين"[18]. فهذه القرائن تكون خارجة عن دائرة الخبر، وقد استعملها متقدمو الإمامية لتصحيح الأخبار.

والملاحظ في هذا العنصر أنّ القرائن التي ذكرها شيوخ الإمامية في مبحث التصحيح هي نفسها التي ذكروها في خبر الواحد. فقد ذكر بهاء الدين العاملي[19] في كتابه مشرق الشمسين أنّ اقتران الخبر بما يوجب الوثوق به والركون إليه، يكون بأمور منها[20]:

- ❖ وجوده في كثير من الأصول الأربعمائة.
- ❖ تكرره في أصل أو أصلين منها فصاعدا.
- ❖ وجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم أو على تصحيح ما يصحّ عنهم أو على العمل بروايتهم.
- ❖ اندراجه في أحد الكتب التي عرضت على أحد الأئمة، فأثنوا على مؤلفها.
- ❖ أخذه عن أحد الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها والاعتماد عليها.

إنّ الناظر لهذه القرائن وغيرها يدرك مدى غياب الصرامة المنهجية في تصحيح الأخبار عند متقدّمي الإمامية. فوجود الخبر في كثير من الأصول الأربعمائة أو تكرره في أصل أو أصلين لا يمكن أن يكون قرينة تقطع بصدور ذاك الخبر عن المعصوم.

إذ قد تتناقل هذه المصادر أخبارا مكذوبة، فهل يمكن أن يعدّ الخبر المكذوب صحيحا إذا تناقلته مصادر عدّة؟

فقد احتوى أعظم وأصحّ كتاب روائي عند الإمامية (وهو كتاب الكافي) على الكثير من الأحاديث المكذوبة متنا[21]، فكيف لا تحتويها كتب لم يصرّح شيوخ هذه المدرسة بعلّو شأنها، ولم يعرفوا حتّى بعض عناوينها[22]؟

أمّا القرينة الثالثة التي ذكرها البهائي وهي: " وجود الخبر في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم أو على تصحيح ما يصحّ عنهم أو على العمل بروايتهم"[23]، فهي برهان على ضعف منهج المتقدمين في التصحيح.

إذ من الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم من أمثال زرارة بن أعين[24]، فقد رووا عن أئمتهم تكذيبه ولعنه. فقد أخرج الكَشّي في رجاله بسنده عن زياد بن أبي الحلال[25]قال: قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-: إن زرارة روى عنك في الاستطاعة شيئا فقبلناه منه وصدقناه، وقد أحببت أن أعرضه عليك. فقال هاته. فقلت: يزعم أنّه سألك عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿

﴾[26]. فقلتَ: من ملك زادا وراحلة، فقال: كل من ملك زادا وراحلة فهو مستطيع للحجّ وإن لم يحجّ؟ فقلتَ: نعم. فقال: ليس هكذا سألني ولا هكذا قلت، كذب عليّ والله، كذب عليّ والله، كذب عليّ والله، لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، إنّما قال لي من كان له زاد وراحلة فهو مستطيع للحجّ؟ قلت: قد وجب عليه، قال: فمستطيع هو. فقلت: لا حتى يؤذن له. قلت: فأخبر زرارة بذلك، قال: نعم. قال زياد: فقدمت الكوفة فلقيت زرارة فأخبرته بما قال أبو عبد الله وسكت عن لعنه، قال -أي زرارة-: أمّا أنّه قد أعطاني الاستطاعة من حيث لا يعلم، وصاحبكم هذا ليس له بصر بكلام الرجال"[27].

وكذا حال بعض الجماعة الذين أجمعوا على تصحيح ما يصحّ عنهم من أمثال صفوان بن يحيى[28]، فقد رووا أيضا عن أئمتهم لعنه، حيث أخرج الكشّي في رجاله عن محمد بن إسماعيل بن بزيع[29]: "أنّ أبا جعفر كان يخبرني بلعن صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان، فقال: إنهما خالفا أمري"[30].

إنّ الناظر لهاذين المثالين وغيرهما يدرك أنّ منهج متقدمي الإمامية يتناقض تماما مع موروثهم الروائي، فالرواة الذين اعتبروا مجرّد وجودهم في سلسلة السند قرينة على صدق الخبر المنقول، رووا فيهم على لسان أئمتهم تكذيبهم ولعنهم.

أمّا القرينتان الرابعة والخامسة وهما "اندراج الخبر في إحدى الكتب التي عرضت على أحد الأئمة، فأثنوا على مؤلفها"[31] و"أخذه عن أحد الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها والاعتماد عليها"[32]، فلا تقلان ضعفا ووهنا عن القرائن السابقة. فمدح المصنّف لا يدلّ ضرورة على صحّة جميع ما يذكره في كتابه، ولو كان الأمر كذلك لكان مدح الإمامية للكليني أو الطوسي أو الصدوق كافٍ للحكم على جميع ما أوردوه في مؤلفاتهم بالصحّة. وحتّى بعض الأخبار التي أوردوها في إطلاع الأئمّة على هذه المؤلفات تثير الشكّ. فقد روى الكشيّ عن "الملقب بفورا من أهل البوزجان من نيسابور، إنّ أبا محمد الفضل بن شاذان[33] كان وجهّه إلى العراق إلى حيث به أبو محمد الحسن بن عليّ، فذكر أنّه دخل أبي محمد –عليه السلام–، فلمّا أراد أن يخرج سقط منه كتاب في حضنه ملفوف في رداء له، فتناوله أبو محمد –عليه السلام– ونظر فيه، وكان الكتاب من تصنيف الفضل وترحم عليه، وذكر أنّه قال: أغبط أهل خراسان بمكان الفضل بن شاذان، وكونه بين أظهرهم"[34]. فهذه الرواية تعرض كيفية اطلاّع بعض الأئمة على هذه الكتب وتوثيق أصحابها، لتصبح معتمدة عندهم.

ولكن قد تتبادر للذهن بعض التساؤلات: أليس من باب أولى أن يعرض الراوي الكتاب على الإمام ليتبيّن صدق ما فيه؟ أم أنّه ظلّ ينتظر لحظة سقوطه ليطلعه عليه؟ وهل أنّ مجرّد نظر الإمام في الكتاب قرينة دالّة على صدق ما فيه؟

في خاتمة هذا العنصر، يمكن القول أنّ منظومة القرائن التي استعملها متقدمو الإمامية في تصحيح الأخبار منظومة ضعيفة، وذلك لسببين أساسيين وهما:

السبب الأول: اختلاف هذه القرائن من كتاب إلى كتاب، ومن مُؤلِفٍ إلى مُؤلِفٍ.

والسبب الثاني: غياب الدقّة العلمية الصارمة عنها، وهو ما يجعلها قابلة للنقد والتضعيف، ولا يمكن أن تكون معيارا دقيقا في التصحيح.

المبحث الثاني: منهج المتأخرين من الإمامية في التصحيح

أكدّت كتابات المتأخرين من الإمامية في علم المصطلح عن نشأة رؤية حديثية جديدة تختلف تماما عن رؤية سلفهم. وقد كان لهذه الرؤية حضور جليّ في مبحث التصحيح.

المطلب الأول: تفريع الأخبار وتنويعها عند المتأخرين

إنّ النقلة المعرفية التي شهدتها مدرسة الإمامية في علم الحديث خلال القرن السابع الهجري، ساهمت في ظهور ملامح المنهج الجديد في تصحيح الأخبار. إذ شهدت هذه المدرسة وضع تفريع وتنويع، لم يعرف عند متقدميهم. فسلف الإمامية الأوائل قسمّوا الحديث إلى قسمين وهما صحيح معتبر وضعيف[35]. أمّا المتأخرون فقد قسمّوه إلى أربعة أقسام وهي الصحيح والحسن والموثق والضعيف[36].

واندرجت جميع الأخبار المقبولة عند المتقدمين تحت باب الصحيح المعتبر، أمّا عند المتأخرين فقد انقسمت على ثلاثة أبواب، هي: الصحيح والحسن والموثق.

فقد فرّقوا بين الصحيح والحسن في شرط العدالة، وهو شرط غير معتبر عند المتقدمين. إذ الصحيح يرويه إمامي عدل عن غيره[37]، أمّا الحسن فيرويه إمامي غير منصوص على عدالته إلا أنّه ممدوح[38]. فهذا الشرط جعل من النوع الأوّل أعلى درجة ومكانة من النوع الثاني. وخصّوا الموثق بشرط يجعله مختلفا تماما عن الصحيح

والحسن، وهو اشتراط عدم إمامية الراوي[39]، وقد تسببّ هذا الشرط في دنوّه وانحطاط منزلته، وتصنيفه في آخر مراتب المقبول.

إنّ الناظر لهذه الفوارق والشروط يدرك وجود تصوّر جديد لمبحث التصحيح، "فالملاحظ أن استحداث الأقسام الأربعة عند المتأخرين، هي طريقة تعكس محاولتهم في تحويل الأحاديث من الجانب الكيفي والمضموني – كما هو المعهود عند القدماء– إلى الجانب الكمّي النوعي، والغاية من ذلك هو تصحيح الأحاديث وفق معادلات أشبه بالمعادلات الحسابية، ليسهل حصرها وتبويبها والتعامل معها، فالمنظور فيها أحوال الرواة، والصفات اللاحقة لهم. لذا اقتصر نظر المتأخرين في تصحيح الأحاديث على النظر في أحوال الرواة من دون أن يكون لمضمون الحديث أو متنه أي اعتبار"[40].

المطلب الثاني: أثر السند في تصحيح الأخبار

إنّ تأثر مدرسة الإمامية بمدرسة الحديث السنيّة لم يتوقف عند مباحث المصطلح[41]، بل تمادى هذا التأثر ليشمل جزءا هامّا من منهج التصحيح عند أهل السنّة؛ وهو النظر الإسنادي للخبر. فتركيبة الحديث تركيبة ثنائية؛ تشتمل على ركيزتين وهما: السند والمتن أو الحامل والمحمول.

وقد تركزّت أبحاث متأخري الإمامية حول السند، وأمعنت النظر فيه. فأصبحت تلك "السلسلة المخاطبة اللسانيّة"[42] الموضوعة من أجل "دفع تعيير العامّة الشيعة بأنّ أحاديثهم غير معنعنة"[43] ذات أهميّة، بل هي الركيزة الأولى في عملية التصحيح. فبدأ شيوخ الإمامية المتأخرين بالنظر في أحوال الرواة والصفات اللاحقة بهم. فتكلّموا على شرطي العدالة والضبط، وحقّقوا في كل التفاصيل المتعلّقة بالراوي. فصار مرتكز الرواية درجة الرواة. ولقد برهنت تلك الشروط التي وضعها متأخرو الإمامية للحديث الصحيح عن اختلاف منهجهم في التصحيح عن المتقدمين. إذ اشترطوا في الخبر أن يكون متصلاً[44]، وهذا الشرط من متعلّقات السند. فسلسلة

الرواة تعدّ جزءا هامّا من أجزاء الخبر، وثبوت اتّصالها يضفي الطمأنينة للمحدّث لإثبات صدقية النقل. ولكن لا يمكن الجزم بتلك الصدقية إلاّ بالنظر في أحوال سلسلة الرواة، راويا راويا. ولذا اشترطوا في الراوي أن يكون عدلا[45] ضابطا[46] إماميا إثنا عشريا[47]، ليخرج بموجب هذه الشروط من لم يخضع لها. وممّا تجدر الإشارة إليه في هذا الموضع أنّ شرط العدالة عند متأخري الإمامية، قد ساهم في تقسيم الخبر الصحيح إلى ثلاثة أقسام، وهي[48]:

- ✓ الصحيح الأعلى: وهو الخبر الذي يتّصف جميع رواته بالصحّة، ويكون ذلك الاتّصاف إمّا بالعلم أو بشهادة عدلين. فيشترط فيه حصول العلم بعدالة كل راو، أو تحصيل ذلك بشهادة عدلين.
- ✓ الصحيح الأوسط: وهو الخبر الذي يتّصف جميع رواته بالصحّة بقول عادل يفيد الظنّ المعتمد، أو يكون في بعضه، بالعلم أو بشهادة عدلين، وفي بعض الآخر بقول العدل.
- ✓ الصحيح الأدنى: وهو الخبر الذي يتّصف رواته بالصحّة بالظنّ الاجتهادي.

والملاحظ من هذا التقسيم أنّ نظرة المتأخرين لتصحيح الأخبار قد قامت بالأساس على منظومة السند، ولهذا قال بعضهم: "اعلم أنّ الصحّة في لسان القدماء يجعلونها صفة لمتن الحديث، على اختلاف اصطلاح المتأخرين حيث يجعلونها صفة لسند الحديث"[49].

ولكن يظلّ السؤال المطروح هنا: هل يمكن أن تنضبط هذه الشروط الإسنادية الصارمة على الموروث الروائي الشيعي؟

إنّ الإجابة عن هذا التساؤل تدفعني لوضع مقاربة نقدية لمنهج المتأخرين من الإمامية في التصحيح. ولكن يجدر بي بداية أن أطرح قضية مهمّة، قد تكون مقدّمة تمهيدية لتلك المقاربة النقدية.

وهذه القضية هي "مسألة تحقيق الأسانيد وغربلتها، وتمييز الصحيح من الضعيف، التي تعدّ من أكبر المعارك العلمية في التراث الشيعي، والتي انقسم بموجبها أعلام هذه المدرسة إلى فريقين؛ فالفريق الأول يرى عدم صحّة كل ما في كتب مذهب الإمامية[50]، ويسمّى هذا الاتجاه بالأصولي. أمّا الفريق الثاني فيرى صحّة ما في كتب الشيعة وعلى رأسها الكتب الأربعة، ويسمّى هذا الاتجاه بالإخباري"[51].

فانقسام مدرسة الإمامية إلى أصوليين وأخباريين، يعدّ صورة مصغرّة لاختلاف منهج المتقدمين والمتأخرين. فالأخباريون انتصروا لمنهج المتقدمين وعملوا بموجب آرائهم وتصوراتهم الحديثية، ورفضوا فكرة غربلة التراث الروائي الشيعي. أمّا الأصوليون فقد انتصروا لمنهج المتأخرين ودعوا للنظر في الكثير من المرويات التي أوردتها كتبهم الروائية وبالخصوص الكتب الأربعة.

ومن هنا اشتغل الأصوليون على دراسة الأخبار بإمعان النظر في أسانيدها، ولكنّ ظلّت دراساتهم نسبية قابلة للنقد. إذ الشروط الصارمة التي وضعوها لقبول الأحاديث لا يمكن أن تنضبط لها مرويات الكتب الأربعة. وفي هذا الصدد يقول الحرّ العاملي: "إنّ الاصطلاح الجديد يستلزم تخطئة جميع الطائفة المحقّة في زمن الأئمة وفي زمن الغيبة .... إنّه يستلزم ضعف أكثر الأحاديث التي قد علم نقلها من الأصول المجمع عليها، لأجل ضعف بعض رواتها أو جهالتهم أو عدم توثيقهم، فيكون تدوينها عبثا بل محرّما، وشهادتهم بصحّتها زورا وكذبا ... بل يستلزم ضعف الأحاديث كلّها عند التحقيق"[52].

إنّ الناظر لهذا القول يدرك مدى ضعف منهج المتأخرين في التصحيح؛ إذ تقوم المناهج الحديثية بالأساس على استقراء المدوّنات الروائية ثمّ استنباط القواعد الحديثية منها، وهو ما فعله علماء الحديث عند أهل السنّة. فقد درسوا كتبهم الروائية دراسة معمّقة، ثمّ استخرجوا من تلك المدّونات قواعدا وأسسا، بنوا بها فكرهم الحديثي الذي أنتج رؤية متكاملة في تصحيح الأخبار.

أمّا متأخرو الإمامية قد استنسخوا جهود محدثي السنّة في هذا الباب، وحاولوا تطبيقها على تراثهم الروائي، فوقعوا في شرخين أحدهما منهجي (يتجسّد في عدم تطابق قواعد التصحيح مع الموروث الروائي الشيعي) والثاني معرفي (ففي حالة تطبيق تلك المعايير العلمية الصارمة على الموروث الروائي الشيعي ستضيع الكثير من المرويات، وهو ما سيسبب نقصا فادحا في ميادين عدّة وبالخصوص في التاريخ والفقه والعقيدة، وسيساهم في وجود شرخ معرفي لهذه المدرسة). وعليه فتلك القواعد الإسنادية الصارمة لا يمكن أن تنضبط لها مرويات الكتب الأربعة.

خاتمة

إنّ الدارس لمنهج المتقدمين والمتأخرين من الإمامية في التصحيح يدرك مدى الفرق الشاسع بين هاذين المنهجين.

فالمختلف بينهما طغى على المشترك، ويمكن تلخيص وجوه الاختلاف بينهما في النقاط الآتية:

1) قام منهج المتقدمين من الإمامية على النظر في متون الأخبار وإهمال أسانيدها، بينما قام منهج المتأخرين على النظر في الأسانيد وإهمال المتون.
2) ارتكز منهج الأوائل على منظومة القرائن، واعتبروها الدليل الأوحد في عملية التصحيح، بينما ارتكز منهج المتأخرين على منظومة السند، واعتبروها المعيار الدقيق في تنقية الأخبار وغربلتها.
3) تعامل الأخباريون مع الرواة تعاملا إجماليا؛ أي أنّهم قبلوا روايات من أجمعوا على صحتّهم دون تتبع تلك المرويات رواية رواية، بينما تعامل الأصوليون مع هذا الأمر تعاملا تفصيليا، حيث تكلّموا على كل راوٍ بمفرده وتتبعوا مروياته؛ أي عمّن يروي ومن يروي عنه.

4) اشترط المتأخرون في الرواة شروطا لم يعتمدها المتقدمون؛ مثل شرط العدالة والضبط وإمامية الراوي، وهو ما ساهم في اختلاف منهج التصحيح بينهما.

5) قسّم المتقدمون الأخبار إلى قسمين وهما الصحيح المعتبر والضعيف، بينما قسّمها المتأخرون إلى أقسام عدّة تندرج تحت الأصول الأربعة وهي الصحيح والحسن والموثق والضعيف؛ وقد أثّر هذا التفريع في اختلاف الرؤية التصحيحية بين المدرستين.

أمّا المشترك بين هاذين المنهجين فقد ذكره البهائي في مشرق الشمسين؛ حيث قال: "ربّما يسلكون –أي المتأخرون– طريقة القدماء في بعض الأحيان، ويصفون مراسيل بعض المشاهير –كابن أبي عمير وصفوان بن يحيى – بالصحّة، لما شاع من أنّهم لا يرسلون إلاّ عمّن يثقون بصدقه، بل يصفون بعض الأحاديث التي في سندها من يعتقدون أنّه فطحي أو ناووسي بالصحّة، نظرا إلى اندراجه فيمن أجمعوا على تصحيح ما يصحّ عنهم"[53].

إنّ هذه الإطلالة البسيطة على بعض وجوه الاختلاف والاتفاقّ بين منهج المتقدمين والمتأخرين من الإمامية في التصحيح، تدفع إلى إثارة بعض الإشكاليات:

أولا: كيف يمكن أن يتعامل رموز المدرسة الشيعية مع هذا الاختلاف الجوهري؟ فالصحيح عند المتقدمين ضعيف عند المتأخرين، والضعيف عند المتأخرين صحيح عند المتقدمين، فأيّ المنهجين أسلم؟

ثانيا: هل يمكن تصحيح أخبار يرويها وضّاعون وكذّابون؟ وهل يمكن تصحيحها بمعايير وشروط لا تنضبط لها تلك المرويات؟

ثالثا: وعمّن يؤخذ الدين يا ترى؟ هل بالاعتماد على نظر الأصوليين أم على منهج الأخباريين؟

رابعا: وهل أنّ منهج التضعيف عند هاتين المدرستين متناقض تماما كما هو حال التصحيح؟

قائمة المصادر والمراجع:

حسب الترتيب الهجائي دون اعتبار: " ابن، أبو، ال"

1. القرآن الكريم برواية قالون عن نافع المدني.
2. الأشعري أبو الحسن، مقالات الإسلاميين واختلاف المصليّن، ت. محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، د.ط، د.ت.
3. البرقعي أبو الفضل، كسر الصنم، دار البيارق، الأردن، ط1، 1998م.
4. البرقي أحمد بن عبد الله، رجال البرقي، حققّه وعلّق عليه حيدر محمد علي البغدادي، مؤسسة الإمام الصادق، قم – إيران، ط2، 1433 هـ.
5. بركات أكرم، دروس في علم الدراية، دار الصفوة، بيروت – لبنان، ط1، 1430 هـ / 2009م.
6. البصري أحمد بن عبد الرضا، فائق المقال في الحديث والرجال، ت. غلا محسين قيصريّه ها، دار الحديث، قم – إيران، ط1، 1422 هـ.
7. الجيزاوي أشرف، علم الحديث بين أصالة أهل السنّة وانتحال الشيعة، دار اليقين، المنصورة – مصر، ط1، 1430 هـ / 2009م.
8. الحائري محمد حسين الطهراني، الفصول الغروية في الأصول الفقهية، مركز تحقيقات كامبيرترى علوم إسلامي، د.م، د.ط، د.ت.
9. الحرّ العاملي محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ت. مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم – إيران، ط2، 1414 هـ.

10. حسين إعجاز، كشف الحجب والأستار، مكتبة المرعشي النجفي، قم – إيران، ط2، 1409 هـ.

11. الحلّي الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ت. جوّاد القيّومي، مؤسسة نشر الفقاهة، قم – إيران، ط4، 1431 هـ.

12. ابن خلدون عبد الرحمن، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (تاريخ ابن خلدون)، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكّار، دار الفكر، بيروت – لبنان، د.ط، 1421 هـ / 2001م.

13. الخوئي أبو القاسم الموسوي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية، النجف – العراق، د.ط، د.ت.

14. ابن داود الحلّي، رجال ابن داود، ت. وتقديم محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات مطبعة الحيدرية، النجف – العراق، د.ط، 1392 هـ / 1972م.

15. الرازي محمد بن عمر، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ت. علي سامي النشّار، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ط، د.ت.

16. الرحيمي محمد علي، محاضرات في علم الحديث المقارن، دار البذرة، النجف – العراق، ط1، 1436 هـ / 2015م.

17. الزرعي عبد الرحمن، رجال الشيعة في الميزان، دار الأرقم، الكويت، ط1، 1403 هـ / 1983م.

18. الزهراني خالد بن أحمد، موقف الطاهر ابن عاشور، مركز المغرب العربي للدراسات والتدريب، ط1، 1431 هـ / 2010م.

19. السبحاني جعفر، أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، دار جوّاد الأئمّة، بيروت – لبنان، ط1، 1433 هـ / 2012م.

20. الشريف المرتضى، الفصول المختارة من العيون والمحاسن، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، د.م، ط1، 1413 هـ.

21. الشنفا سعد راشد عوض، الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية –عرض ونقد- دراسة تطبيقية على ابن المطهّر الحلّي وأبو القاسم الخوئي، د.ن، د.ط، د.ت.

22. ابن شهرآشوب المازنداني، معالم العلماء، راجعه وقدّم له محمد صادق آل بحر العلوم، دار الأضواء، بيروت – لبنان، د.ط، د.ت.

23. الشهرستاني محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، صحّحه وعلّق عليه أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1413 هـ / 1992م.

24. الشهيد الأوّل محمد بن جمال الدين العاملي، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، ت. مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم – إيران، ط1، 1419 هـ.

25. ابن الشهيد الثاني حسن، منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، صححّه وعلّق عليه علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، د.ط، 1362 هـ.

26. الشهيد الثاني زين الدين العاملي، البداية في علم الدراية، ضبط نصّه محمد رضا الحسيني، انتشارات محلاتي، قم – إيران، ط1، 1421 هـ.

27. الشهيد الثاني زين الدين العاملي، الرعاية في علم الدراية، إخراج وتعليق وتحقيق عبد الحسين محمد علي بقّال، إشراف محمود المرعشي، مكتبة المرعشي النجفي الكبرى – الخزانة العامّة للمخطوطات الإسلامية، قم – إيران، ط3، 1433 هـ.

28. الصدر حسن، نهاية الدراية، ت. ماجد الغرباوي، نشر المشعر، د.م، د.ط، د.ت.

29. الطهراني آقا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، دار الأضواء، بيروت – لبنان، ط3، 1403 هـ / 1983م.

30. الطهراني آقا بزرك، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال، عُني بتصحيحه ونشره ابن المؤلف، دار العلوم، بيروت – لبنان، ط2، 1408 هـ / 1988م.

31. الطوسي محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشّي)، ت. جوّاد القيّومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم – إيران، ط5، 1430 هـ.

32. الطوسي محمد بن الحسن، الفهرست، صححّه وعلّق عليه محمد صادق آل بحر العلوم، المكتبة المرتضوية، النجف – العراق، د.ط، د.ت.

33. العاملي بهاء الدين، مشرق الشمسين وإكسير السعادتين، ت. مهدي الرجائي، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضوية، مجمع البحوث الإسلامية، ط2، 1429 هـ.

34. الغفاري علي أكبر، تلخيص مقباس الهداية، جامعة الإمام الصادق، د.م، د.ط، 1411 هـ.

35. الفيض الكاشاني محمد محسن، الأصول الأصيلة، تصحيح وتحقيق أبو القاسم نقيبي وحسن قاسمي، إشراف محمد الإمامي الكاشاني، المدرسة العليا للشهيد المطهري، طهران – إيران، د.ط، 1387 هـ.

36. القزويني محمد الحسيني، المدخل إلى علم الرجال والدراية، مديرية العامّة للحوزة العلمية، قم – إيران، ط1، 1228 (هجري شمسي).

37. كاظم محمد جوّاد، المنهج الغائي في تصحيح الحديث عند الإمامية، دار الرافدين، بيروت – لبنان، ط1، 2013م.

38. الكاظمي عبد النبي، تكملة الرجال، ت. وتقديم محمد صادق بحر العلوم، دار أنوار الهدى، د.م، ط1، 1425 هـ.

39. الكركي حسين بن شهاب الدين، هداية الأبرار إلى طريق الأئمّة الأطهار، أشرف على مقابلته وتصحيحه وقدّم له رؤوف جمال الدين، مؤسسة إحياء الاحياء، د.م، ط1، 1396هـ.

40. الكلباسي أبو الهدى، سماء المقال في علم الرجال، ت. محمد الحسيني القزويني، مؤسسة ولي العصر للدراسات الإسلامية، قم – إيران، ط1، 1419 هـ.

41. المامقاني عبد الله، مقباس الهداية في علم الدراية، ت. محمد رضا المامقاني، منشورات دليل ما، قم – إيران، ط1، 1385 هـ.

42. مغنية محمد جوّاد، الشيعة في الميزان، دار الشروق، القاهرة – مصر، د.ط، د.ت.

43. المفيد محمد بن محمد، أوائل المقالات، ت. إبراهيم الأنصاري، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، مطبعة مهر، قم – إيران، ط1، 1413 هـ.

44. مؤدب رضا، دروس في علم الدراية، تعريب قاسم البيضاني، مركز المصطفى العالمي للترجمة والنشر، قم – إيران، ط2، 1432 هـ.

45. الميرداماد محمد باقر، الرواشح السماوية، ت. غلا محسين قيصريّه ها ونعمة الله الجليلي، دار الحديث، قم – إيران، ط1، 1422 هـ.

46. النجاشي أحمد بن علي، رجال النجاشي، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط1، 1431 هـ / 2010م.

47. اليزدي ميرزا غلام رضا عرفانيان، مشايخ الثقات، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، قم – إيران، ط3، 1419 هـ.

الهوامش:

[1] أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصليّن، ت. محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ج1 / ص88.

[2] الشريف المرتضى، الفصول المختارة من العيون والمحاسن، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ط1، 1413 هـ، ص296.

[3] المفيد محمد بن محمد، أوائل المقالات، ت. إبراهيم الأنصاري، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، مطبعة مهر، قم - إيران، ط1، 1413 هـ، ص38.

[4] محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، صحّحه وعلّق عليه أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1413 هـ / 1992م، ج1 / ص163.

[5] خالد بن أحمد الزهراني، موقف الطاهر بن عاشور من الإمامية الإثني عشرية، مركز المغرب العربي للدراسات والتدريب، ط1، 1431 هـ / 2010م، ص69.

[6]عبد الرحمن بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت – لبنان، د.ط، 1421 هـ / 2001م، ج1 / ص252.

[7]محمد جوّاد مغنية، الشيعة في الميزان، دار الشروق، القاهرة – مصر، د.ط، د.ت، ص427.

[8]إِنَّما سموا بالروافض لِأَن زيد بن عليّ بن الْحسين بن عليّ بن أبي طالب خرج على هِشَام بن عبد الْملك فطعن عسكره عن أبي بكر فَمَنعهُمْ من ذَلِك فرفضوه وَلم يبْق مَعَه إِلَّا مِائَتَا فَارس فَقَالَ لَهُم أَي زيد بن عَليّ رفضتموني قَالُوا نعم فبقي عَلَيْهِم هَذَا الاسم. انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، محمد بن عمر الرازي، ت. علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ط، د.ت، ص52.

[9]من الألقاب التي أطلقت على الشيعة الإمامية الإثني عشرية لقب الجعفرية، نسبة إلى جعفر الصادق، الإمام السادس، وهو من باب تسمية العام باسم الخاصّ. انظر: موقف محمد الطاهر بن عاشور من الإمامية الإثني عشرية، خالد الزهراني، ص73.

[10]محمد جوّاد كاظم، المنهج الغائي في تصحيح الحديث عند الإمامية، دار الرافدين، بيروت – لبنان، ط1، 2013م، ص42.

[11]مشرق الشمسين لبهاء الدين العاملي (ص26)، رسائل في دراية الحديث [رسالة في علم الدراية للرشتي] (ج2 / ص260-261)، مقباس الهداية للمامقاني (ج1 / ص120).

[12]يقول رضا مؤدب في كتابه دروس في علم الدراية (ص47): "إنّ اصطلاح الصحيح وغير الصحيح (الضعيف) عند القدماء يرتبط بمتن الحديث ولا علاقة له بالسند". انظر: دروس في علم الدراية، رضا مؤدب، تعريب قاسم البيضاني، مركز المصطفى صلّى الله عليه وسلّم العالمي للترجمة والنشر، قم – إيران، ط2، 1432 هـ، ص47.

[13]عبد النبي بن علي بن أحمد بن الجواد الكاظمي، ولد سنة 1198 هـ، من مصنفاته "رسالة تحفة المسافرين في آداب السفر، ورسالة في الردّ على الأخبارية، وتكملة الرجال". توفي سنة 1256 هـ. انظر ترجمته في: تكملة الرجال لعبد النبي الكاظمي (ج2 / 122-123)، مصفى المقال في مصنفي علم الرجال للطهراني (ص255)، الذريعة إلى تصانيف الشيعة للطهراني (ج4 / ص417).

[14]عبد النبي الكاظمي، تكملة الرجال، ت محمد صادق بحر العلوم، دار أنوار الهدى، ط1، 1425 هـ، ج1 / ص131.

[15]محمد جوّاد كاظم، المنهج الغائي في تصحيح الأحاديث عند الإمامية، ص81.

[16]الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، ج22 / ص552.

[17]بهاء الدين العاملي، مشرق الشمسين وإكسير السعادتين، مع تعليقات محمد إسماعيل الخواجوئي، ت. مهدي الرجائي، مؤسسة الطبع والنشر التّابعة للآستانة الرضويّة المقدّسة، مجمع البحوث الإسلامية، ط2، 1429 هـ، ص26.

[18]الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، ج22 / ص552-553.

[19]محمد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي، بهاء الدين، ولد سنة 951 هـ، من مصنفاته "الحبل المتين في أحكام الدين" و"رسالة في ذبائح أهل الكتاب"، و"العروة الوثقى في تفسير القرآن". توفي سنة 1030 هـ. انظر ترجمته في: الذريعة للطهراني (ج1 / ص115)، كشف الحجب والأستار لإعجاز حسين (ص 15-17-35).

[20]بهاء الدين العاملي، مشرق الشمسين، ص26-29، بتصرّف.

[21] أبو الفضل البرقعي، كسر الصنم، دار البيارق، الأردن، ط1، 1998م، ص37 – 38.

[22]لم يدرك مصنّفو الشيعة جميع تلك الأصول، بل لم أتوقف على كتاب أحصاها جميعها. وقد ذكر الجيزاوي في رسالته "علم الحديث بين أصالة أهل السنّة وانتحال الشيعة" (ص190) أنّ الطهراني قد أحصى منها –تقريبا– 130 أصلا، ذكرهم في كتابه الذريعة. انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آقا بزرك الطهراني، دار الأضواء، بيروت – لبنان، ط3، 1403 هـ / 1983م، ج2 / ص135.

[23] بهاء الدين العاملي، مشرق الشمسين، ص27.

[24]زرارة بن أعين الشيباني، رأس الفرقة الزراريّة، توفي سنة 150 هـ. وقد تضاربت فيه آراء شيوخ الإمامية بين المدح والذم. ففي تزكيته قال النجاشي في رجاله (ص175): "أبو الحسن، شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدّمهم، وكان قارئا فقيها متكلّما شاعرا أديبا، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقا فيما يرويه". وجاء في رجال الكشي (ص151-152) عن جميل بن درّاج قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: بشّر المخبتين بالجنّة: بريد بن معاوية العجلي، وأبو بصير ليث بن البختري المرادي، ومحمد بن مسلم، وزرارة، أربعة نجباء، أمناء الله على حلاله وحرامه، لو لا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندرست" اهـ. وأمّا في ذمّه ولعنه، فقد جاء في نفس الكتاب (ص 136) عن عمّار بن المبارك قال: حدثني الحسن بن كليب الأسدي عن أبيه كليب الصيداوي أنّهم كانوا جلوسا ومعهم عذافر الصيرفي، وعدّة من أصحابهم معهم أبو عبد الله –عليه السلام–، قال: فابتدأ أبو عبد الله –عليه السلام– من غير ذكر لزرارة، فقال: لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، –ثلاث مرّات–". وجاء أيضا في نفس الكتاب (ص136) عن عمران الزعفراني قال: سمعت أبا عبد الله –عليه السلام– يقول لأبي بصير: يا أبا بصير وكنّى اثني عشر رجلا ما أحدث أحد في الإسلام ما أحدث زرارة من البدع، لعنه الله، هذا قول أبي عبد الله –عليه السلام–". انظر ترجمته: رجال النجاشي (ص175)، رجال البرقي (ص16)، رجال ابن داود (ص96)، رجال الكشي (ص123)، الفهرست للطوسي (ص74)، رجال الحديث للخوئي (ج7 / ص230). وقد تتبّع عبد الرحمن الزرعي تناقضات آراء الإمامية حول هذا الراوي في كتابه رجال الشيعة في الميزان. انظر: رجال الشيعة في الميزان، عبد الرحمن الزرعي، دار الأرقم، الكويت، ط1، 1403 هـ / 1983م، ص38-55.

[25]زياد بن أبي الحَلال، قال عنه النجاشي في رجاله (ص171): "كوفيّ، مولى، ثقة، روى عن أبي عبد الله –عليه السلام–". انظر ترجمته في: رجال النجاشي (ص171)، الفهرست للطوسي (ص73)، معجم رجال الحديث للخوئي (ج8 / ص482)، خلاصة الأقوال للحلّي (ص149)، معالم العلماء لابن شهرآشوب (ص52).

[26]سورة آل عمران، الآية 97.

[27]محمد بن الحسن الطوسي، اختيار معرفة الرجال، ت. جوّاد القيّومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرّفة، ط1، 1427 هـ، ص134-135.

[28]صفوان بن يحيى البَجَليّ بيّاع السابِري، توفي سنة 210 هـ. وقد مدحه النجاشي في رجاله قائلا: "كوفي، ثقة ثقة، عين. روى أبوه عن ابي عبد الله –عليه السلام–، وروى هو عن الرضا –عليه السلام–، وكانت له عنده منزلة شريفة" اهـ. وقال عنه الطوسي: "أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث وأعبدهم" اهـ. وفي المقابل روى الكشّي عن الباقر لعن هذا الراوي، وصرّح بمخالفته لأمره. انظر ترجمته في: رجال النجاشي (ص193)، فهرست الطوسي (ص83)، رجال الكشّي (ص418-419)، مشايخ الثقات لميرزا غلام رضا عرفانيان اليزدي (ص205).

[29]محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال عنه النجاشي في رجاله (ص330): "كان من صالحي هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل". وقال عنه الكشي فيما نقله النجاشي في رجاله (ص331): "كان من رجال أبي الحسن موسى –عليه السلام– وأدرك أبا جعفر الثاني –عليه السلام–". انظر ترجمته في: رجال النجاشي (ص330)، الفهرست للطوسي (ص139)، معالم العلماء لابن شهر آشوب (ص100)، طرائف المقال للبروجردي (ص343).

[30]رجال الكشي (ص418-419). وقد جاء في النصف الثاني من الرواية أنّ أبا جعفر –عليه السلام– قال لمحمد ابن سهل البحراني: توّل صفوان بن يحيى ومحمّد بن سنان فقد رضيت عنهما". وقد انتقد عبد الرحمن الزرعي هذه الزيادة في كتابه رجال الشيعة في الميزان (ص101-102) قائلا: "أولا: إنّ الشيعة تعتقد أن الإمام لا يخفى عليه الشيء ويعلم ما يغيبه، بل إنّ الإمام علي –رضي الله عنه– اكتشف كذب أحد من جاءه عندما قال إنّي أحبك وهو عكس ذلك، فكيف بلعن الإمام الباقر هذا الرجل ويحكم بطرده من رحمة الله ثمّ يرضى عنه، فهذا على الأقلّ ممّا ينفي عنه العصمة التي يدعيها الشيعة فيه. ثانيا: إنّنا لا نستبعد أن يكون رضاؤه على هؤلاء بعد لعنهما زيادة جاءت في هذه الرواية..".

[31]بهاء الدين العاملي، مشرق الشمسين، ص27.

[32]بهاء الدين العاملي، مشرق الشمسين، ص29.

[33]الفضل بن شاذان النيسابوري، توفي سنة 254 هـ. قال عنه الطوسي في الفهرست (ص124): "فقيه متكلم جليل القدر، له كتب ومصنّفات منها كتاب الفرائض الكبير وكتاب الفرائض الصغير وكتاب الطلاق وكتاب المسائل الأربع في الإمامة..". انظر ترجمته في: الفهرست للطوسي (ص124)، رجال ابن داود (ص151)، رجال النجاشي (ص306-307)، فائق المقال في الحديث والرجال لأحمد بن عبد الرضا البصري (ص140).

[34]رجال الكشّي، ص448.

[35]الفصول الغروية للحائري (ص309)، المنهج الغائي لمحمد جوّاد كاظم (ص67)، أصول الحديث وأحكامه للسبحاني (ص47).

[36]فائق المقال في الحديث والرجال للبصري (ص24)، أصول الحديث وأحكامه للسبحاني (ص48)، البداية للشهيد الثاني (ص23).

[37]الرواشح السماوية لمحمد باقر الميرداماد (ص72)، نهاية الدراية لحسن الصدر (ص235)، سماء المقال في علم الرجال لأبي الهدى الكلباسي (ج2 / ص422).

[38]البداية في علم الدراية للشهيد الثاني (ص23)، ذكرى الشيعة للشهيد الأول (ج1 / ص48).

[39]فقد عرّفوا الحديث الموثق بقولهم هو: "ما رواه من نصّ على توثيقه مع فساد عقيدته" اهـ. انظر: ذكرى الشيعة للشهيد الأول (ج1 / ص48)، والرعاية للشهيد الثاني (ص81)، رسائل في دراية الحديث [الوجيزة لبهاء الدين العاملي] (ج1 / ص538)، هداية الأبرار للكركي (ص109)، الأصول الأصيلة للفيض الكاشاني (ص89)، نهاية الدراية لحسن الصدر (259).

[40]انظر: المنهج الغائي، محمد جوّاد كاظم، ص91.

[41] أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية، النجف – العراق، م8 / ص385.

[42]الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، ج22 / ص561.

[43]الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، ج22 / ص561.

[44]الرواشح السماوية لمحمد باقر الميرداماد (ص72)، نهاية الدراية لحسن الصدر (ص235)، سماء المقال في علم الرجال لأبي الهدى الكلباسي (ج2 / ص422)، دروس في علم الدراية لأكرم بركات (ص 48).

[45]البداية (ص23) والرعاية (ص77) للشهيد الثاني، الذكرى للشهيد الأول (ص48)، المدخل إلى علم الرجال والدراية للقزويني (ص199)، دروس في علم الدراية لرضا مؤدب (ص47).

[46]منتقى الجمان للحسن بن الشهيد الثاني (ج1 / ص5)، دروس في علم الدراية لأكرم بركات (ص52).

[47]أصول الحديث وأحكامه للسبحاني (ص50-51)، محاضرات في علم الحديث المقارن للرحيمي (ص130)، تلخيص مقباس الهداية للغفاري (ص26).

[48]مقباس الهداية للمامقاني (ج1 / ص128)، أصول الحديث وأحكامه للسبحاني (ص59)، المنهج الغائي لمحمد جوّاد كاظم (100-101).

[49] عبد النبي الكاظمي، تكملة الرجال، ج1 / ص131.

[50]في الحقيقة لا يضعف هذا الاتجاه كل الأخبار الواردة في المدوّنات الروائية الشيعية، بل يقرّ بوجود عدد كبير من الأحاديث الضعيفة، وبالخصوص في الكتب الأربعة الأولى.

[51]سعد راشد عوض الشنفا، الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية عرض ونقد – دراسة تطبيقية على ابن المطّهر الحلّي وأبي القاسم الخوئي، لا يوجد ذكر لدار النشر، د.ط، د.ت، ص41، بتصرّف.

[52]الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، ج22 / ص561-562.

[53] بهاء الدين العاملي، مشرق الشمسين، ص32.

References :

-al-Ash'arī U. A.. (1990). Articles of Islamists and Differences of Worshipers (Dr. I). Beirut - Lebanon: Modern Library.
-al-Burqa'ī U. A.. (1998). Breaking the idol (1st floor). Amman - Jordan: Dar Al-Bayariq.
-al-Barqī U. b. 'A. A.. (2012). Rijal Al-Barqi (Dr. I). Qom - Iran: Imam Sadiq Foundation.
-Barakāt U. (2009). Lessons in the science of know-how (I 1). Beirut - Lebanon: Dar Al Safwa.
-al-Baṣrī U. b. 'A. A.. (2001). High article in Hadith and men (I 1). Qom - Iran: Dar al-Hadith.
-al-Jīzāwī U. (2009). The science of hadith between the authenticity of the Sunnis and the impersonation of the Shiites (I 1). Mansoura - Egypt: Dar AlYaqin.

-Ḥusayn I. (1988). Uncovering the veils and the curtains (2nd floor). Qom - Iran: Marashi Najafi Library.
-al-Ḥā'irī M. Ḥ. A. (1983). Glue chapters in jurisprudence (d. i). Qom - Iran: An Islamic Science Camperrey Investigation Center.
-al-Ḥillī A. b. Y. (2010). Summary of sayings in the knowledge of men (I 4). Qom - Iran: Foundation for the dissemination of jurisprudence.
-al-Ḥurr al-'Āmilī M. b. A. (1993). Shiite means (I 2). Qom - Iran: Aal al-Bayt Foundation for the Revival of Heritage.
-Ibn Khaldūn 'A. A (2001). Diwan of the subject and the news in the history of the Arabs, the Berbers and their contemporaries of the most important (Tarikh Ibn Khaldun) (d. i). Beirut - Lebanon: Dar Al-Fikr.
-al-Khū'ī U. A. A.. (1992). Dictionary of Hadith men and detailing the layers of narrators (d. i). Najaf - Iraq: Imam Al-Khoei Islamic Foundation.
The solution Dr.. . (1972). Men of Ibn Dawood (d. i). Najaf - Iraq: Al-Haidariya Press Publications.
-al-Rāzī M. b. 'A. (1982). Beliefs of the Muslim and polytheist sects (d. i). Beirut - Lebanon: House of Scientific Books.
-al-Sharīf A.. (1992). The selected chapters of Al-Ayoun and Al-Mahasin (I 1). The Millennium World Congress Sheikh Al-Mufid.
-Ibn shhr'āshwb. A.. (1982). Milestones of Scholars (Dr.). Beirut - Lebanon: Dar Al-Adwaa.
-al-Zar'ī 'A. A. (1983). The Shiite Men in the Balance (I 1). Kuwait: Dar Al